

مراكش بين الحاضر والمستقبل

للأستاذ عبد المجيد بن جلون

لم يكن الفرنسيون يقدرّون تمام التقدير الحركة الوطنية في مراكش قبل الحرب الأخيرة. كانوا ينظرون إليها على أنها أحلام مزخرفة تتراءى بلجاعة من الشبان بعيدة كل البعد عن الوقائع والمحسوسات؛ وكانوا يقولون إن هناك مرة سحيقة بين هذه الجماعة من الشبان وبين بقية الشعب، ولذلك ظلت الحركة الوطنية في جزر ومد إلى أن كانت سنة ١٩٣٧ حينما اغتالت السلطة الفرنسية هذه الحركة وشردت زعماءها في المناقي والسجون.

ولكن الحركة الوطنية في مراكش كانت قد آتت ثمارها في نفوس الشعب قبل هذا التاريخ، ولذلك فإن مظهر الشلل الذي أصابها بعد ذلك لم يكن له أي اتصال بالجوه والعميم. كان من الموارض التي تنزل بالأمم عند ما تصاب بالنكبات القاصمة،

فتذهلها فترة من الزمن عن إيمانها، ولكنها لا تخنق فيها نبض الحياة متى كان للحياة نبض في أعماقها. حتى إذا استأنس الشعب بالنكبة وألفها، بدأ إيمانه يستيقظ في شكل همس ثم في شكل صوت ثم في شكل جلجلة مدوية.

وهذا ما حدث في مراكش بالضبط: تظاهر ضدها الموت والجوع والحرب والاضطهاد، وبالرغم من ذلك استطاعت أن تواصل كفاحها السياسي، وأن تقبل كل التهم التي وجهت إليها كما تقبل العذراء البريئة تهم الافك والبهتان. بل استطاعت في خلال الحرب ذاتها أن تخوض في صمّت وجلد، وهي بعيدة كل البعد عن الضمير العالمي، معركة استقلالية دامية، وجه الفرنسيون خلالها نحو قلب هذه البلاد الباسلة كل ما يملكون من حديد و نار، دون أن يستطيعوا إخماد النبض فيه. وإذن فالسألة ليست مسألة شيية حالة، وإنما هي مسألة نظام بال تقادم عليه الدهر وتزعزع. إنها الأخطاء الفرنسية بدأت تؤتي ثمارها الكريمة المسمومة. إنه الشهور بالذات في أمة لم تصمم على الاستمسك بالحياة فحسب، بل صممت أيضاً على أن تمش حياة حرة كريمة تختلف كل الاختلاف عن الحياة التي عرفتها منذ ثلاث قرن مضى في ظل الحماية الفرنسية.

السابق من مقال له عنوانه: «مكانة الشريعة الإسلامية في الفقه الحديث».

«ليست مظاهر استقلال الفقه الإسلامي وتفوقه محصورة في القواعد المدنية والأحوال الشخصية... ولكنها تبيئت كذلك في عدة مواضع من التشريع الجنائي الإسلامي»... ثم قال: «إن الشريعة الإسلامية تشمل من مبادئ العقوبة ونظمها ما لا يقل في سعة النطاق وفي تهذيب الفكرة عن أحدث المبادئ والنظم الوضعية، ومنها ما لم يكن له مثل في نظم العقوبات الرومانية، ومن هذه النظم نظام الحسبة في الشريعة الإسلامية، وهي وظيفة اجتماعية في العصر القديم تقابل وظيفة النيابة العمومية في العصر الحديث. ومنها كذلك نظام العقاب بالتمزير، وهو أن يترك تعديد العقوبة - نوعاً ومقداراً - إلى تقدير القاضي يحكم بها تبعاً لما يتضح لديه من ظروف كل جريمة، والحالة المجرم ونفسيته ودرجة ميله إلى الإجرام، وهو نظام تمتاز به

الشريعة الإسلامية على الشرائع الأخرى، وينادي به كبار العلماء الجنائين في العصر الحديث، حتى تكون العقوبات محققة للغاية من تشريعها».

١٤ - ثم جاء قرار المؤتمر الدولي للقانون المقارن الذي انعقد بلاهاي في أوائل أغسطس سنة ١٩٣٧ م - مظهراً فضل هذه الشريعة ورسوخ قدمها وعلو كمها، وهو الذي جمع أقطاب القانون وأعلام الشرائع في العصر الحاضر - وخلصته أن الشريعة الإسلامية حية صالحة للتطور ومسايرة لل المدنية الحديثة، وأنها لذلك جديرة بأن تشتمل مكانة ممتازة بين مصادر القانون المقارن».

وبذلك أحرزت الشريعة الإسلامية قصب السبق، وفازت فوزاً عظيماً، واعترف بمجدها الخالد الغربيون.

حسن أحمد الخطيب

إعتبره المراكشيون ضربة لآلامهم في الصميم ، ووصفوه بأنه تعاد مع سبق الأصرار في فرض الحماية والأغراق في تنفيذها ، هذه الحماية التي حاربوا طول مدة ثلث قرن في سبيل القضاء عليها . والبرنامج يتحدث عن السنين البعيدة المقبلة مقرونة بالحماية وما سوف تقوم به في المستقبل من أعمال ، ولم يشر البرنامج أية إشارة إلى الإصلاح السيامي أو إعادة النظر في المعاهدة ، بل اكتفى بالإشارة إلى الإصلاحات المادية المختلفة ناسياً أن يذكر أن الحماية الفرنسية كانت مصدراً رئيسياً لكل هذه الولايات التي تمنحها مراكش ، والتي يظهر أن الفرنسيين لا يفهمونها ، فإن من الواضح بعد هذه التجربة الطويلة أنه لا يمكن القيام بأي إصلاح في هذه البلاد ما دامت الحماية قائمة ، بل يرجح الفارسي أن واضع البرنامج لم يسمع شيئاً عن مشروع الوحدة الفرنسية ؛ فهو مهما يقل فيه اعتراف صريح بأن النظام القائم الآن لم يمد صالحاً وكأنه لم يسمع شيئاً أيضاً عن تاريخ مراكش خلال ثلث القرن الأخير .

وإذن فنحن لا نتردد في القول بأن مستقبل مراكش ما يزال محفوفاً بالأخطار ، وإن الابتسامة الحاضرة هي . صرف للنظر أو تخدير للأعصاب . هي كسب للوقت بالنسبة لفرنسا وإضاعة للوقت بالنسبة لمراكش ، ولكن الذي يبرنا أن نحلته ههنا هو أن حزب الاستقلال المراكشي ، وهو الحزب الذي يعبر عن صوت الأمة القوي المجلجل ، قد أعلن سخطه على بوادر السياسة الفرنسية ورفض أن يتعاون مع الحكومة أو أن يهادنها ما لم تعلن صراحة أن معاهدة الحماية ملغاة . وبعد ذلك تبدأ المفاوضات بين حكومة مراكشية شرعية وبين حكومة فرنسا لعقد معاهدة جديدة بين الطرفين .

لن يقبل المراكشيون غير هذا . والظاهر إلى الآن أن فرنسا غير مستعدة للنظر فيما يشبه هذا ، وإذن فمراكش ما تزال مهددة بأن يكون لها مستقبل شبيه بذلك الماضي القريب ، خصوصاً إذا لم يصل وقد حزب الاستقلال الذي يوجد الآن في باريس مع رجال فرنسا إلى نتيجة مرضية ، ففي حاضر مراكش الآن هدوء ولكنه ربما كان الهدوء الذي يسبق العاصفة .

عبد الحليم بن جلون

ظلت فرنسا طيلة مدة الحرب تقريباً مهددة في كيانها ، فشككها ذلك في تلك السياسة العتيقة التي كانت تسير عليها في الشمال الأفريقي ، وظهر لأول مرة في الأحزاب الفرنسية من ينادى بما يسمى تارة إعطاء الحقوق أو عدم الاضطهاد أو المساواة بين سكان جميع الأراضي الخاضعة أو التابعة لفرنسا . وبدأت تظهر نتائج هذه الأفكار بالنسبة لمراكش ، فاطلق سراح الزعماء الذين قلنا عنهم فيما مضى إن فرنسا اغتالت الحركة التي كانوا قائمين بها سنة ١٩٣٧ ، وعلى رأسهم الأستاذ محمد علال الفاسي بطل حوادث تلك السنة . وظهرت كذلك في الوسط الحكومي أفكار نيرة كانت تمد لإحدا قبل الحرب الأخيرة ، فبدأ الناس يقرأون في البلاغات الرسمية ويسمعون في الدوائر الحكومية . من حقوق الشعب والرخاء العام ، والعمل للمستقبل ، ومحاربة الجهل والفقر والجوع الخ . وهذاشي . جديد بالنسبة لما قبل الحرب في مراكش وهكذا اعتقد الناس أن الطريق نحو المستقبل قد بدأ يلوح أمام هذه الأمة التي ضلت تلك الطريق منذ زمن ليس بالقصير . بيد أنه يظهر أن الفرنسيين لم يستطيعوا أن يتخلصوا نهائياً من تلك الأفكار العتيقة التي كانوا يسوسون امبراطوريتهم على ضوئها . وبالرغم من أنه لم تمر سوى بضعة شهور على هذا الاتجاه الجديد في السياسة الفرنسية فقد بدأ يظهر في ألقها نوع من التردد الواضح ، وما يدل على أن الفرنسيين لا يزالون بيدين عن الإيمان العميق بتلك الأفكار الجديدة التي دفعتهم إليها الحرب الأخيرة .

ومصدر هذا التردد هو أن الفرنسيين اعتقدوا أن سياسة اللين أجدى على الأمبراطورية من سياسة العنف ، أي أن هدف اللين اليوم هو نفس هدف العنف . بالأمر . ودليلنا على ذلك هو أن مشروع الوحدة الفرنسية الذي أشارت إليه المادة ٤١ من الدستور الذي خذله الفرنسيون في الانتخابات الأخيرة ، لم يتم أي وزن لأراء هذه البلاد ولم يوص باستشارتها بل فرضها فرضاً ؛ فهو مشروع فرنسي من فرنسا وإلى فرنسا .

أضف إلى ذلك أن سفير فرنسا ومقيمها العام الجديد في مراكش ، وهو الذي أرسلته حكومته لانتهاج خطة جديدة في هذه البلاد التي أنهكتها القلاقل - أعلن برنامجاً سياسياً